حكومة الانقلاب تتجاوز القواعد وتلجأ إلى السحب على المكشوف

الثلاثاء 19 يناير 2016 12:01 م

رغم أن قانون وزارة المالية المصرية يمنع السحب على المكشوف "الاقتراض من البنوك عبر أدوات الدين الحكومى أذون وسندات الخزانة"، بأكثر من 10% من إيرادات الدولة، الأمر الذي يجعل تنفيذ هذا القانون يواجه صعوبات عملية، حيث تضطر "المالية" إلى السحب على المكشوف لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، مقابل تفاهمات من البنك المركزى، واحتساب فوائد على التمويل لصالح البنوك العاملة بالسوق المحلية

قامت حكومة الانقلاب بسحب مبالغ مالية كبيرة علي المكشوف من بنك الاستثمار القومي المودع فيه أموال التأمينات والمعاشات، وذلك لتغطية العجز وبعض المشروعات الإضافية الواردة في الموازنة العامة للدولة

وقد أشار ممتاز السعيد، عضو مجلس إدارة بنك الاستثمار القومي، في تصريحات خاصة لصحيفة "المصري اليوم"، إلى أن السحب على المكشوف "الاقتراض من البنوك" تزايد، من جانب الحكومة "وزارة المالية"، من خلال أدوات الدين الحكومي، وهى أذون وسندات خزانة، لتمويل عجز الموازنة، ما يؤكد ارتفاع أعباء خدمة الدين، خاصة بعد قرار رفع سعر الفائدة، الذي وصفه بـ"الضروي"، مؤكدا نشوب خلافات في المباحثات بين وزارة المالية وجهات حكومية و"الاستثمار القومي" لتسوية مديونياتها